مراده بما صدقه واحدة في لعله في التوحيد وحده واحد حتى تكون الصفات ثمانية من قبيل الواحد بالجنس أو النوع على سبيل
في الباري بعلاقة الاطلاق إذ مطلقا اشتمال جميعه كما في المجنون اهـ

عادي وقد يتشكك وقيل يدرك بها كل موجود والذي صرح به بعض المتأخرين أن النطق
واحدة لكنه الواقع في كتب الكلام أنها ثلاث صفات إدراك الملموسات وإدراك المشمومات
وإدراك المذوقات واستدل عليها بأنها ثابتة وهم القائلون بإثباتها وهم القاضي وإمام
الحرمين ومن وافقهما بأنها كمال وكل كمال واجب لله تعالى لأنه لو لم يتصف بها لاتصف
بضدها وهو نقص والنقص عليه تعالى محال فوجب أن يتصف بها على ما يليق به من غير
اتصال بالأجسام ومن غير وصول اللذات والآلام له تعالى وقوله أو لا أي
أو ليس له إدراك أي صفة تسمى الإدراك كما ذهب إليه جمع واستدلوا على ذلك بأنه
لو اتصف بها لزم الاتصال بمحالها لزوما عقليا ولا يعقل انفكاكه واللازم مستحيل
في حقه تعالى واستحالة اللازم وهو الاتصال توجب استحالة الملزوم وهو اتصافه
تعالى بها لكن الأولون لا يسلمون أن بين الاتصاف بها والاتصال بمحالها تلازما
عقليا لما تقدم من أنه يجعله عاديا ويقبل الانفكاك ودعوى أنه تعالى لو لم يتصف بها
لاتصف بضدها فاسد لمنافاته العلم الواجب له تعالى لأن الضد لأن علمه تعالى
محيط بمتعلقاتها فهو كاف عنها حيث لم يرد سمع ولا دل عليها فعله تعالى كخلقه العالم لأنه لا يتوقف
عليها وقوله خلاف أي في وجوبها ذلك الاختلاف فهو مستبعا جوز محقق وهذا الاختلاف مبني على
الاختلاف في دليل الصفات الثلاثة السابقة أعني الكلام والسمع والبصر فمن أثبتها بالدليل
العقلي وهو أنها صفات كمال فلو لم يتصف بها لاتصف بأضدادها وهي نقائص والنقص
عليه تعالى محال أثبت هذه الصفة أعني صفة الإدراك ومن أثبتها بالدليل السمعي المتقدم
نفى الصفة المذكورة لأنه لم يرد بها سمع قوله وعند قوم صح فيه الوقف أي ووقع التوقف
عن القول بإثبات الإدراك ونفيه عند قوم من المتكلمين كالمقترح وابن التلمساني وبعض
المتأخرين لتعارض الأدلة فهؤلاء القوم لا يجزمون بثبوته كأهل القول الأول ولا
يجزمون بنفيه كأهل القول الثاني وهذا القول أسلم والصحيح من الأقوال الأول وليس
وكما اختلفوا في الإدراك اختلفوا في الكون مدركا والصحيح الوقف عن ذلك قوله حي
لا يصح أن تكون سطو على الوجود بحذف حرف العطف لأنه يخل المعنى واجبا له حي

حي عليم قادر مريد
سمع بصير ما شا يريد

وهذا

بلا خفا

بحث صفة

٤٢

وهذا فاسد لأن الله هو الحي فيتعين أن يكون خبر المبتدأ المحذوف مقرونا بالفاء والتقدير وحيث
وجبت له الحياة فهو حي والذي ذكره المص في شرحه أنه أراد بمجرد بيان الأسماء المأخوذة
مما سبق لبيان وجوب قيام الصفة بالموصوف ردا على بعض فرق الضلال حيث قالوا بعدم
قيام بعضها بالموصوف كالكلام والإرادة ولم يرد بيان الصفات المعنوية ولذا لم يقل
كونه حيا لأن عد الصفات المعنوية إنما تمشى على قول مثبت الأحوال جمع حال وهي
صفة لا موجودة ولا معدومة بل واسطة بين الموجود والمعدوم وعليه جرى السنوسي
في الصغرى حيث قال وكونه قادرا الخ والمختار عند المحققين أنه لا حال وأن الحال
محال فعلى القول بثبوت الأحوال تكون الأمور أربعة أقسام موجودات وهي
التي وجدت في الخارج بحيث ترى ومعدومات وهي التي ليس لها ثبوت أصلا وأحوال
وهي التي لها ثبوت لكن لم تصل إلى درجة الموجود حتى ترى ولم تنحط إلى درجة المعدوم
حتى تكون عدما محضا وأمور اعتبارية وهي قسمان أمور اعتبارية انتزاعية
كقيام زيد فهو أمر اعتباري انتزاعي لأنه انتزع من الهيئة الثابتة في الخارج وأمور
اعتبارية اختراعية كبحر من زئبق فهو أمر اعتباري اختراعي لأنه اخترعه الشخص
والقسم الأول لا يتوقف على اعتبار المعتبر وفرض الفارض والقسم الثاني يتوقف على
ذلك وعلى القول بنفي الأحوال تكون الأمور ثلاثة موجودات ومعدومات
وأمور اعتبارية بقسميها وهذه الطريقة هي الراجحة ومعنى إنكار المعنوية إنكار
زيادتها على المعاني بحيث تكون واسطة بين الموجود والمعدوم لا إنكار كونه قادرا مثلا
من أصله لأنه مجمع عليه فليس فيه خلاف إنما الخلاف في زيادتها على المعاني فالحاصل
أنهم اتفقوا على الكون قادرا مثلا لكن على القول بثبوت الأحوال تكون واسطة بين الموجود
والمعدوم لازمة للقدرة وعلى القول بنفي الأحوال تكون واسطة عبارة عن قيام
القدرة بالذات فيكون أمرا اعتباريا وهذا كله عند أهل السنة وأما عند المعتزلة فهي
عبارة عن القادرية أي كونه قادرا بذاته وكذا يقال في الباقي فهم وإن أنكروا المعاني
لم ينكروا القادرية والعالمية وغيرهما فيقولون قادر بذاته وعالم بذاته إلى [illegible]

في الخارج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)